العرب
الإثنين 2019/12/30
السنة 42 العدد 11572

أفريقيا لا تزال حائرة في إيجاد نموذج تنموي يقطع مع إرث المستعمر

برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تكسر حيوية التنمية

جوعى رغم ثرواتنا

على الرغم من تنبؤ أغلب الاقتصاديين بمستقبل زاهر للقارة الأفريقية بعد استقلال دولها وتأميم ثرواتها الوطنية، إلا أن دول القارة الغنية بالموارد الطبيعية لم تبرح مكانها في الاعتماد على المنوال التنموي الاستعماري القائم أساسا على الزراعة التي لا توفر عائدات ضخمة بحجم التحديات الاجتماعية الهائلة. ويلقي الكثير من القادة الأفارقة على القوى الاستعمارية السابقة مسؤولية تخلف دولهم عن النوادي الصناعية الأكثر خلقا للثروة، فأفريقيا، حسب خبراء، تحتاج إلى نموذج تنمية بديل، يقول المشرفون على القارة السمراء إن البحث عنه لا يزال جاريا بعد أكثر من نصف قرن على استقلال دولهم.

باريس – بعد حوالي ستين عاما على الموجة الكبرى لاستقلال الدول في 1960، ما زالت أفريقيا جنوب الصحراء تبحث عن نموذج لتنميتها، يكون حاسما لتلبية احتياجات شباب يتطلع بطموح إلى المستقبل، فيما يشدد خبراء على صعوبة تقديم وصف دقيق لتطور قارة تبقى أشبه "بصحراء إحصائيا".

وقدمت مؤسسة مو إبراهيم في تقريرها للعام 2019 حول حوكمة أفريقيا مثلا، أن "ثماني دول أفريقية فقط تمتلك نظام تسجيل للولادات يغطي تسعين بالمئة على الأقل من السكان وثلاثا فقط تغطي وفيات تسعين بالمئة على الأقل من السكان"، لكن بعض المعطيات التي يتم الحصول عليها من قاعدة بيانات المؤسسات الدولية الكبرى وهي جزئية بالتأكيد، تسمح برسم صورة للقارة.

كاكو نوبوكبو

نستورد مواد أفريقيا الأولية بعد تصنيعها في الغرب

يقول البنك الدولي إن معدل العمر في أفريقيا ازداد بعشرين عاما في السنوات الستين الأخيرة، مدفوعا بالتقدم في مجال الطب على الرغم من أوبئة الإيدز والملاريا والسل. وارتفع عدد السكان من 227 مليون نسمة في 1960 إلى أكثر من مليار في 2018 وسيبلغ الضعف في 2050، حسب التقديرات، وتأتي نيجيريا وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديموقاطية في طليعة دولها في هذا المجال.

ويوضح عالم الاجتماع الكاميروني فرنسيس نيامنجو أن "أكبر تغيير" منذ ستينات القرن الماضي هو "ظهور شباب عاطل". ويضيف أنهم "سكان من الشباب مستعدون للانفجار في أي لحظة لأنهم في حالة جوع للحريات السياسية وللفرص الاقتصادية ولتحقيق آمالهم الاجتماعية".

فهذا الشباب الضائع يمكن أن يشكل فريسة سهلة للمجموعات المسلحة وخصوصا للجهاديين، عندما لا يحاول الهجرة سرا ويموت في أغلب الأحيان، باتجاه أوروبا خصوصا.

فقر ولامساواة

ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، أي بأقل من 1.90 دولار يوميا، من 54.7 بالمئة من السكان في 1990 إلى 41.4 بالمئة في 2015 حسب آخر إحصاءات متوفرة للبنك الدولي.

لكن هذا المعدل يحجب فروقا كبيرة بين بلد وآخر، بين الغابون (3.4 بالمئة من السكان في 2017) ومدغشقر (77.6 بالمئة في 2012).

ويقول الخبير الاقتصادي التوغولي كاكو نوبوكبو إن "التفاوت بين الدول كبير بالدرجة نفسها التي تسجل في آسيا، والتفاوت داخل الدول كبير بالدرجة نفسها التي تشهدها أميركا اللاتينية حيث يتعايش فلاحون لا يملكون أراضي مع ملاكي عقارات كبار".

ويرى كريستوف كوتيه الخبير الاقتصادي في الوكالة الفرنسية للتنمية أن "قياس حالات التفاوت هذه سيء جدا.. ليست هناك خصوصا أي معطيات حول التفاوت في حجم الإرث بينما هذه المسألة أساسية في أفريقيا".

مدن كبرى وأرياف

من لاغوس إلى كينشاسا، شهدت العقود الأخيرة ظهور مدن أفريقية كبرى تحيط بها في أغلب الأحيان أحياء عشوائية يعيش سكانها في فقر مدقع، وكذلك العديد من المدن متوسطة الحجم. وبات أكثر من أربعين بالمئة من الأفارقة يعيشون في مناطق المدن مقابل 14.6 بالمئة في 1960، حسب البنك الدولي. وفي 1960، كانت مدينتان أفريقيتان كبيرتان فقط هما القاهرة وجوهانسبورغ، تضمان أكثر من مليون نسمة.

وقال مكتب ماكينسي، إن عدد هذه المدن سيرتفع إلى نحو المئة بحلول 2030، وهو عدد أكبر بمرتين من أميركا اللاتيني. لكن هذا الانتقال إلى المدن لا يعني بالضرورة الهجرة من الأرياف.

ويرى كريستوف كوتيه أن "حجم سكان المدن يواصل الارتفاع لكن هذا لا يعني أن الأرياف تخلو من السكان، بل إن أفريقيا بأكملها تمتلئ بالسكان، في المدن بوتيرة أكبر بقليل من الأرياف"، مشيرا إلى أن "هناك مشكلة بطالة في المدينة بأفريقيا لذلك لا يهتم كثيرون بالهجرة إلى المدن".

عشرون عاما من الركود الاقتصادي

شهد اقتصاد القارة مرحلة انتعاش حتى بداية ثمانينات القرن الماضي، ثم فترة أزمة لعقدين (أزمة الدين وسياسات التصحيح الهيكلي)، قبل "نهضة" في الألفية الجديدة.

ويدل على ذلك الارتفاع المستمر لإجمالي الناتج الداخلي للفرد الواحد من 1112 دولارا في 1960 إلى 1531 في 1974 و1166 في 1994 ثم 1657 في 2018.

لكن جان جوزف بوالو الباحث المشارك في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية يتحفظ على هذه الأرقام لأنها "تغطي القطاع المسجل، الرسمي" وليس "الاقتصاد الواقعي" غير الرسمي إلى حد كبير.

ويعبر كاكو نوبوكبو مؤلف كتاب "الوضع الأفريقي الملحّ، لنغير نموذج النمو" عن أسفه لأنه "بالتركيز على ألأمد القصير على حساب الاستثمارات في مجال التعليم والصحة والتأهيل، كسرت برامج التصحيحات الهيكلية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيوية التنمية".

وتسعى أفريقيا لإيجاد نموذج تنموي، بينما قطاعها الصناعي الضعيف والقطاع الزراعي مهيمن.

ويقول كاكو نوبوكبو "لم نخرج عن النموذج الاستعماري. في النهاية تبقى أفريقيا منتجة ومصدرة للمواد الأساسية" من الكاكاو إلى اليورانيوم، مستدركا، لكنها "تستورد موادها الأولية بعد تصنيعها في الغرب".

وأضاف أن "هذا واضح بشأن القطن، فـ97 بالمئة من ألياف القطن الأفريقية يتم تصديرها بلا تحويل. لكن تصنيع المواد الأولية هو الذي يخلق القيمة والوظائف".

> أكبر تغيير منذ الستينات هو ظهور شبان عاطلين من العمل باتوا بمثابة قنبلة موقوتة لأنهم في حالة جوع للفرص الاقتصادية ولتحقيق آمالهم الاجتماعية

ويرى جان جوزف بوالو أن "أفريقيا ما زالت في مرحلة البحث عن نموذج اقتصادي للتنمية".

وأضاف مؤلف كتاب "أفريقيا والصين والهند ستصنع عالم الغد" أن "هناك تطورا ضئيلا جدا للصناعات المحلية. وهذا لا يمكن أن يتم إلا بحماية صناعية قوية جدا لكنه يخترق من قبل القوى الكبرى لمواصلة التبادل الحر".

حوكمة

يقول فرنسيس نيامنجو إن "مسؤولينا السياسيين يجب أن يبذلوا جهودا كبيرة للدفاع عن مصالح الأفارقة وليثبتوا أنفسهم في علاقاتهم مع بقية العالم".

من جهته، رأى كاكو نوبوكبو أن "أفريقيا لا تتطور لأنها عالقة بفخ الواردات وبالمستفيدين الأوائل منها أي القادة الأفارقة. يجب تشجيع الديمقراطية والانتخابات الحرة والشفافة ليكون هناك قادة شرعيون يهتمون بالمصلحة العامة، وهذا غير متوفر حاليا".

ومن بين أكثر أربعين دولة فسادا في العالم في 2018، كانت هناك عشرون دولة في أفريقيا جنوب الصحراء، حسب مؤشر منظمة الشفافية الدولية للفساد.

عام الثورة اللاتينية على اللاعدالة الاجتماعية

بوغوتا – الدبابات تنتشر في شوارع تشيلي والإكوادور. اقتحم المحتجون مقر البرلمان، بينما احترقت المقار الانتخابية في بوليفيا، وحطم مواطنو كولومبيا النوافذ الزجاجية بمحطات الحافلات العامة، وقذفوا رجال الشرطة بالحجارة وسط سحب من الغاز المسيل للدموع.

وشهد عام 2019 اشتعال العالم بالاحتجاجات، غير أن أميركا اللاتينية كان لها طابعها الخاص بسبب احتجاجات المجتمع المدني، حيث استمر بعضها لمدة أسابيع وأسفرت عن العشرات من الخسائر في الأرواح.

واضطر أحد الرؤساء وهو البوليفي إيفو مورايس إلى أن يغادر بلده ليقيم في المنفى، بينما أجبر رئيسا تشيلي والإكوادور على إلغاء الإجراءات الاقتصادية غير الشعبية في تحولات كبرى في السياسات.

يقول لوريتو كوكس وهو باحث بمركز دراسات الشعوب ومقره تشيلي "إن نظامنا الاجتماعي هو أكثر ضعفا بأكثر مما نعتقد".

ويعبر المحتجون عن مجموعة واسعة من الشكاوى والمظالم، ففي هندوراس كانت الشكوى من الفساد وغيره من الفضائح المتعلقة بوقائع إجرامية، وفي كولومبيا كانت الشكوى من قيام المجموعات المسلحة بقتل زعماء التجمعات السكانية.

واستهدفت بعض الاحتجاجات الحكومات اليسارية، وفي بوليفيا تم اتهام الرئيس مورايس بتزوير الانتخابات الرئاسية، وفي فنزويلا قام المتظاهرون بمسيرات استغرقت شهورا في محاولة لإقصاء "الدكتاتور" نيكولاس مادورو وسط أزمة اقتصادية واسعة النطاق.

وفي عدد ملحوظ من الحالات كما يقول المحللون، عارض المحتجون السياسات الاقتصادية "النيوليبرالية"، والتي يرون أنها تزيد من معدلات الفقر وتكرس نمطا من انعدام العدالة الاجتماعية التي لها جذور تاريخية ترجع إلى العهد الاستعماري.

واندلعت موجة الاحتجاجات في الإكوادور بسبب إلغاء دعم الوقود، وفي تشيلي بسبب زيادة أسعار تذاكر المترو، وفي كولومبيا بسبب الخطط المزمعة لرفع سن التقاعد وخفض أجور صغار الموظفين.

وقام المواطنون في الأرجنتين بمسيرات احتجاج على السياسات التقشفية التي تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي، وفي هندوراس تم إجبار الحكومة على إلغاء الإجراءات التي قال المحتجون أنها ستؤدي إلى خصخصة قطاعي الصحة والتعليم.

وتقول آنا باتريشيا مونوز المديرة التنفيذية لمركز الفكر الإكوادوري إن "أميركا اللاتينية تعد إحدى المناطق التي تسود فيها أكثر حالات انعدام العدالة الاجتماعية في العالم".

وتضيف مونوز "ثمة دول يتضح فيها عدم وجود العدالة الاجتماعية، وهناك دول أخرى لا تلبى فيها تطلعات الطبقة الوسطى".

وأشار تقرير للجنة حقوق الإنسان الخاصة بالأميركيتين إلى أن نحو 10 بالمئة فقط من سكان أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، يحصلون على ما نسبته 70 بالمئة من ثروات هاتين المنطقتين.

ويوضح المحلل السياسي الأكوادوري أوزوالدو مورينو أن "مفهوم السياسات النيوليبرالية مثل الخصخصة، ألحقت الضرر بشكل مباشر بالأشخاص الذين يمتلكون النزر القليل".

وفي حالة الإكوادور كان إلغاء دعم الوقود الذي استمر 40 عاما له وجاهته الاقتصادية، غير أن حكومة الرئيس لينين مورينو التي لا تتمتع بالشعبية نفذت هذا الإلغاء بشكل مفاجئ.

وأسهمت مجموعة من العوامل من بينها الافتقار الدائم للعدالة الاجتماعية، والمستويات العالية من الفساد وضعف المؤسسات والاستقطاب بين الأحزاب السياسية، في زوال وهم كفاءة الطبقة السياسية.

ويرى مواطنو الإكوادور أن بلادهم تحكمها "مجموعة ثلاثية" مكونة من البنوك والصحافة والحكومة، وفقا لما يقوله مورينو الذي يضيف أن هؤلاء الذين في السلطة "غير قادرين على فهم ما يفكر فيه الناس في الشوارع".

> 10 في المئة من سكان أميركا اللاتينية يستحوذون على 70 بالمئة من الثروة

بينما يشعر مواطنو تشيلي بأن "نفس الأشخاص الفاسدين" يكونون دائما في مقاعد السلطة، ويتعاونون بشكل وثيق مع نخبة رجال الأعمال.

وتوضح ساندرا بوردا أستاذة العلوم السياسية بجامعة لوس أنديز في بوغوتا أن مواطني كولومبيا يشعرون بأن "الحكومة لا تفعل أي شيء، فليست هناك خطط أو إدارة".

وأشارت دراسة نقل عنها مانيول كاستيلز أستاذ علم الاجتماع الإسباني إلى أن أكثر من 80 بالمئة من مواطني أميركا اللاتينية يشعرون بأن حكوماتهم لا تمثلهم، بزيادة عن نسبة 58 بالمئة التي كانت سائدة عام 2008.

ويرى مراقبون أن عمليات الاحتجاج في أميركا اللاتينية تشكل جزءا من موجة عالمية من الاحتجاجات، اعتبارا من هونغ كونغ إلى العراق والتي تعكس انفصالا أساسيا للعلاقة بين هؤلاء الذين يحكمون وبين المحكومين.

وكانت مشاعر الغضب في أميركا اللاتينية تفور أحيانا مصحوبة بموجة من العنف غير مسبوقة، مع امتداد الاحتجاجات من دولة لأخرى في حالة يراها الكثير من المحللين على أنها تأثير بالعدوى.

ويقول متابعون إن تشيلي التي كانت تعد واحة من الاستقرار والثروة النسبية، كانت أعمال الشغب التي قام بها محتجون مجهولون ملثمون "جديدة تماما".

بينما يرى شق آخر إنه في الأكوادور حيث كانت المظاهرات تتسم بشكل تقليدي بالسلمية، أصبح الوضع مثل "طنجرة الطهي بالبخار"، وأدى إلى انفجار العنف من جانب كل من المحتجين وقوات الأمن، وهو أمر "لا نزال غير قادرين على تفسيره".

وتم اتهام قوات الأمن بارتكاب تجاوزات كبيرة في عدة دول، مثل تشيلي حيث سجلت الأمم المتحدة 137 حالة تعذيب وسوء معاملة وعنف جنسي.

وغالبا ما تتم الدعوة إلى المظاهرات عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، حيث غيّر استخدام هذه المواقع من طبيعة الاحتجاجات، وفق محللين، بعد أن أصبح في وسع أي شخص الآن أن يدعو إلى تنظيم مظاهرة من دون وساطة أي منظمة أو مجموعة من السياسيين.